Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 2215-1687

موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj

العدد 65، أبريل 2022

مصادر المعلومات الإلكترونية في تشريعات وقوانين حقوق الملكية الفكرية العربية: دراسة استكشافية

بحوث – النتائج

تاريخ الاستلام: 13 نوفمبر 2021

تاريخ القبول: 22 مارس 2022

تاريخ النشر: 30 أبريل 2022

محمود خليفة

باحث بالدكتوراه، جامعة هومبولدت في برلين، ألمانيا

mahmoud.khalifa@cybrarians.info

حقوق النشر والتأليف (c) 2022

محمود خليفة

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى استكشاف مدى اشتمال قوانين الملكية الفكرية في الدول العربية على مواد تتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت. حيث تهدف الدراسة إلى التعرف ما مدى توافر قوانين لحماية الملكية الفكرية، وهل خضعت تلك القوانين للتحديث كي تغطي الأشكال الجديدة من مصادر المعلومات الإلكترونية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ان الوطن العربية به قوانين للملكية الفكرية صادرة في 17 دولة، جميع تلك القوانين تناولت مواد حول برامج الحاسب الألي، بينما تناولت 5 قوانين فقط قواعد البيانات كأحد المصادر الإلكترونية للمعلومات، وأن جميع القوانين في الدول العربية أغفلت ذكر مواد حول مصادر المعلومات الإلكترونية المنشورة على الإنترنت.

الكلمات المفتاحية

مصادر المعلومات الإلكترنية، حقوق الكلية الفكرةي، قوانين وتشريعات

4. النتائج والتوصيات

1.4. النتائج

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1. حرصت أغلب الدول العربية على تحديث القوانين الخاصة بها حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن بين 17 قانون نجد أن 10 قوانين منها تم إصداره بعد سنة 2000. كما نجد أن 4 قوانين تم إصدارها في فترة التسعينيات.
2. اليمن صاحبة أحدث قانون لحقوق الملكية الفكرية، حيث صدر في سنة 2012.
3. ليبيا صاحة صاحبة أقدم قانون في الدول العربية، حيث لم تحدث القانون الصادر لديها سنة 1968.
4. أشتركت جميع القوانين العشرة التي تم تحليلها في الدراسة على تغطية برامج الحاسب الآلي ضمن أشكال مصادر المعلومات التي يحميها القانون.
5. من بين 10 قوانين، غطت 5 منها فقط قواعد البيانات كأحد أشكال المصادر التي تخضع للحماية، وهى قوانين دول: مصر، المغرب، سلطنة عمان، اليمن، والسودان. بينما لم تغطى في دول: السعودية، الإمارات، قطر، تونس، والأردن.
6. أغفلت جميع القوانين العربية الإنترنت كمصدر للنشر، ولم يشر أي قانون عربي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية لمصادر المعلومات التي تنشر على الإنترنت.

2.4. التوصيات

1. توصي الدراسة بإجراء تعديلات على قوانين حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية بحيث تغطي الأشكال الحديثة لنشر وبث المعلومات.
2. توصي الدراسة بتضمين مصادر المعلومات التي تنشر على شبكة الإنترنت ضمن المصنفات التي تخضع لحماية حقوق ملكيتها.
3. توصي الدراسة بتوعية الباحثين وأصحاب الفكر بالنشر الرقمي على الإنترنت بهدف إثراء المحتوى الرقمي العربي، ولكن يجب أن يسبق ذلك حماية لما ينشروه من مواد من خلال قوانين وتشريعات تواكب العصر.